

## الخطاب الفلسطيني بين جدل الأبرتهاید والاستعمار الاستيطاني

### نمر سلطاني

ازدادت في السنتين الأخيرتين المقاربات القانونية والحقوقية للقضية الفلسطينية على خلفية الانسداد المتواصل للأفق السياسي وانعدام المفاوضات. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه في ظل سيطرة اليمين الصهيوني المتطرف على مقاليد الحكم. وتسعى هذه المقاربات الحقوقية الى تحليل القضية الفلسطينية بشكل أشمل مما مضى، فبدلاً من التركيز على مخالفات اسرائيلية لجرائم قانونية عينية تحلل المنظمات الحقوقية مجمل النظام الإسرائيلي الذي ينتج هذه المخالفات بشكل متكرر. وأبرز أمثلة هذا المسعى تقارير أكبر منظمتي حقوق إنسان في العالم تصنف جرائم إسرائيل ولأول مرة في خانة الأبرتهاید، وتقرير مقرر حقوق الانسان في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ الذي يتحدث عن الاستعمار الاستيطاني،<sup>1</sup> وتوجه الأمم المتحدة نحو طلب رأي استشاري من محكمة العدل الدولية بخصوص قانونية الاحتلال الإسرائيلي للضفة وغزة، نظراً لاستمراره ما يزيد على نصف قرن، وفيما إذا تحوّل إلى ضمّ فعليّ غير قانوني.<sup>2</sup> كما أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في شباط ٢٠٢١ قراراً يتيح إمكانية محاكمة ارتكاب مخالفات للقانون الجنائي الدولي في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.<sup>3</sup>

وتبدو هذه الانعطافة نحو القانون الدولي وخطاب الحقوق تعويضاً على إهمال هذا الجانب كلياً في مشروع أوسلو واستخدام بعض المفاوضات الأمريكيين لخطاب الحاجة

<sup>1</sup> A/77/356 (21 September 2022), Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, Francesca Albanese.

<sup>2</sup> A/C.4/77/L.12 (7 November 2022), Seventy-seventh session, Special Political and Decolonization Committee (Fourth Committee).

<sup>3</sup> Situation in Palestine, Decision on the Prosecution request pursuant to article 19(3) for a ruling on the Court's territorial jurisdiction in Palestine, ICC-01/18-143, Majority Opinion (5 February 2021).

(need) بدلا من الحق (right) الفلسطيني. وهدف ذلك كله واضح، وهو إخضاع المفاوضات وحل القضية الفلسطينية لعلاقات القوة المختلة بين الطرفين وفرض الرؤية الإسرائيلية للحل إنطلاقا من أن القانون قد يحدّ من حرية إسرائيل في العمل وفقا لمصالحها. كما أن التوجه نحو المؤسسات الدولية قد يفضي لفك إيسار القضية الفلسطينية من المسار الثنائي والرعاية الأمريكية الحصرية للمسار التفاوضي.

تناقش هذه الورقة محدوديات مثل هذا المسعى وأهمية الانتباه للعلاقة بين القانون والسياسة. يبحث القسم الأول في المحاذير السياسية والمحدوديات القانونية للخطاب الحقوقي الذي يصنّف إسرائيل على أنها أبرتهايد. أما القسم الثاني فيتطرق للنقاش حول الحلول للتنبيه لمخاطر الفصل بين الجانب السياسي والحقوقي وبين الجانب الاقتصادي والاجتماعي. في حين ينتقد القسم الثالث الحديث عن "إستراتيجية حقوقية" موضحا العلاقة بين القانون والتحرير. وتخلص الورقة إلى أن القانون والحقوق لا تغني عن ضرورة وجود حركة وطنية وابتداع مشروع وطني بل لا بد من ذلك لكي تتمكن الحركة الوطنية من إستثمار القانون بشكل خلاق ولمصلحة القضية الفلسطينية.

## **1. الأبعاد الإستراتيجية لاعتماد إطار الصراع القائم على الفصل العنصري/الأبرتهايد، أو الاستعمار الاحتلالي الاستيطاني العنصري، وما نقاط القوة والضعف في كل منهما؟**

الإشكاليات التي يثيرها خطاب منظمات حقوق الانسان العالمية في السنتين الأخيرتين متعلقة بالتحليل الذي تقدّمه أو تفترضه للقضية الفلسطينية والحدود الجغرافية المتخيلة لفلسطين. تكمن أهمية هذا الخطاب في نزعته للشمولية للإحاطة بشتى القضايا القانونية ومحاولة الوصول إلى الجذور، ولكن هنا أيضا تكمن محدودياتها ويبين سقفها السياسي.

بداية، هناك الفصل المصطنع بين الفصل العنصري والاستعمار وبين جريمة التمييز العرقي وحق تقرير المصير.<sup>4</sup> الحديث عن أبرتهايد فقط معناه التركيز على مطلب المساواة والاندماج، في حين أن الحديث عن استعمار يعني التركيز على حق تقرير المصير. إذا تمعنا بالحالة التاريخية النموذجية للأبرتهايد وهي جنوب افريقيا وجدنا أنها حالة استعمار استيطاني قبل ان تكون فصلا عنصريا. ذلك ان المستوطنين الهولنديين بدأوا باستعمار جنوب افريقيا في القرنين ال ١٧ و ال ١٨ في حين أن المنظومة القانونية الأساسية للأبرتهايد تبلورت في عام ١٩٤٨ وما بعده مع صعود "الحزب الوطني" الممثل للبيض الى الحكم. ومع انهيار نظام الفصل العنصري في بداية التسعينيات بدا واضحا أن التغيير والانتقال إلى نظام جديد هو تغيير سياسي وقانوني، لا اجتماعي واقتصادي خاصة أن قيادة حزب الكونغرس الأفريقي تخلت عن أجندتها الاقتصادية الراديكالية السابقة ونحت منحى الاقتصاد النيوليبرالي.<sup>5</sup> إذًا، رغم وحدة الدولة والمجتمع، أو العام والخاص، أو السياسة والاقتصاد،<sup>6</sup> تم اهمال التغيير في المبنى الاقتصادي - الاجتماعي.<sup>7</sup> لا عجب إذًا أن النقاشات الحالية في جنوب أفريقيا تتمحور حول تعديل الدستور بما يتعلق بحق الملكية وإمكانية مصادرة الأراضي من أجل تعديل الظلم التاريخي في توزيع الأراضي. لذا من الخطأ القول إن جنوب افريقيا مرت بسيرة نزع استعمار (decolonization) بل إلغاء الأبرتهايد فحسب، على أهمية ذلك طبعاً. لكن علينا أن نتذكر ذلك عندما يطالب البعض بنضال فلسطيني مشابه للنضال ضد الأبرتهايد في افريقيا، او بدولة واحدة ليبرالية ذات مساواة قانونية شكلية على النمط الجنوب أفريقي.

---

<sup>4</sup> للتوسع في النقاط المطروحة في هذا القسم يرجى مراجعة:

Nimer Sultany, "The Question of Palestine as a Litmus Test: On Human Rights and Root Causes", *The Palestine Yearbook of International Law*, vol. 23 (2021) (forthcoming; available online on SSRN).

<sup>5</sup> Freedom Charter (1955).

<sup>6</sup> Antonio Gramsci, *Selections from the Prison Notebooks* (Quintin Hoare and Geoffrey Nowell Smith eds., International Publishers 1971) 253, 261-63.

<sup>7</sup> Mahmood Mamdani, *Citizen and Subject: Contemporary Africa and the Legacy of Late Colonialism* (Princeton University Press, 1996); Drucilla Cornell, *Law and Revolution in South Africa: Ubuntu, Dignity, and the Struggle for Constitutional Transformation* (Fordham University Press, 2014).

هذا الفصل بين الأبرتهاید والاستعمار ليس محتمًا. فإذا نظرنا إلى الوثيقة الدولية المتعلقة بتجريم الأبرتهاید نجد أنها تستذكر وتشير في ديباجتها إلى الإعلان الدولي ضد الاستعمار (١٩٦٠) والذي شدد بطبيعة الحال على حق الشعوب في تقرير المصير.<sup>8</sup> لذا يجب التشديد على أن الاستعمار هو الأصل والأبرتهاید هو الفرع. ومعنى ذلك أن التركيز الحالي في خطاب حقوق الإنسان على الفصل العنصري يهمل الجذر الذي تفرعت عنه ممارسات الفصل العنصري والتمييز العرقي. لذا نرى أن أمنيستي وهيومان رايتس واتش لا تذكر الممارسات الصهيونية السابقة لعام ١٩٤٧ ولا تشير إلى طابعها الاستعماري.

وفي حين أن القانون الدولي كما عبرت عنه مؤسسات الأمم المتحدة عارض الأبرتهاید الجنوب أفريقي نظرًا لمنعه حق تقرير المصير بالإكراه ولتهديده السلم العالمي،<sup>9</sup> نجد أن خطاب مؤسسات حقوق الإنسان العالمية يهمل عامدًا حق تقرير المصير. ذلك أن المنظمات العالمية تحاول اصطناع فصل بين حقوق الإنسان أو القانون والسياسة لكي تعرض نفسها طرفًا محايدًا غير متحيز. لذا فهي لا تفتي في من هو المعتدي، بل تركّز على الالتزام بقوانين الحرب والنزاع المسلح بغض النظر عمّن هو الظالم. وهي لا تفتي في "شرعية الحكومات القائمة" أو "حلول سياسية"، كما تقول أمنيستي، بل تطالب هذه الحكومات بالالتزام بواجباتها القانونية. ولا تتحدث عن حق تقرير المصير لأنه خلافه وغير واضح، على حد تعبير المدير العام السابق لهيومان رايتس واتش. من هنا تجنبت كلا المؤسستين، أمنيستي وهيومان رايتس واتش، الحديث عن الاستعمار وحق تقرير المصير في السياق الفلسطيني.

---

<sup>8</sup> "Considering the Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples [1960], in which the General Assembly stated that the process of liberation is irresistible and irreversible and that, in the interests of human dignity, progress and justice, an end must be put to colonialism and all practices of segregation and discrimination associated therewith". International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid (1974).

<sup>9</sup> Antonio Cassese, "Remarks on the Present Legal Regulation of Crimes of States", in *The Human Dimension of International Law: Selected Papers* 403, 404 (Paola Gaeta & Salvatore Zappalà eds., 2008)

وهذه التبريرات مثيرة للاستغراب، وبالتالي تعبر عن خيارات سياسية كامنة من خلف الخطاب الحقوقي، ذلك أن حق تقرير المصير هو الحق الوحيد الذي أجمع عليه وكرره نظام حقوق الانسان في العهدين الدوليين اللذين تم اقرارهما في عام ١٩٦٦.<sup>10</sup> ومن انعكاسات هذه الخيارات: أولاً، لاتاريخية الخطاب الحقوقي ورفضه الخوض في السياق التاريخي لهضم الحقوق وعلى رأسها طبعاً حق تقرير المصير. بكلمات أخرى، هو الحياد مقابل الاستعمار. ثانياً، عدم الخوض في الحق بالمقاومة المعترف به دولياً في حالات منع حق تقرير المصير بالقوة والاكراه. ثالثاً، نظراً للتركيز على الممارسات والاشارة المتكررة لوثيقة الاستقلال الإسرائيلية وعدم مقارنة شرعية الحركة الصهيونية لا تساءل المنظمات الحقوقية العالمية، بما في ذلك امنيستى، مفهوم يهودية الدولة.

ومن المهم الإشارة أيضاً إلى الفارق بين الحديث السياسي عن نظام أبرتهايد والمخالفة القانونية لجريمة الابرتهايد. لذا توضح هيومان رايتس واتش في تقريرها أن لا وجود لمخالفة قانونية اسمها "نظام أبرتهايد" بل هناك أنظمة ترتكب جريمة الفصل العنصري، وبرأي المنظمة ترتكب إسرائيل هذه الجريمة في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ فقط، وإن كانت ترتكب جريمة التمييز العنصري في مناطق ١٩٤٨ أيضاً. ورغم أن تقرير امنيستى يتفوق على ذلك لأنه يعتبر الفصل بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ غير مبرر، وأن بالإمكان الحديث عن أبرتهايد في كل المناطق التي تسيطر عليها إسرائيل، إلا أن النتيجة العملية هي واحدة: مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بمحاكمة مسؤولين إسرائيليين بسبب ممارسات الأبرتهايد في الضفة وغزة والمرتبة منذ عام ٢٠١٤. وذلك دليل إضافي على محدودية الأدوات القانونية لأن المحكمة محدودة زمنياً ومن ناحية صلاحية البت القانوني، كما أن القانون الجنائي الدولي يتمحور حول مسؤولية أفراد، من ساسة وعسكريين.

بطبيعة الحال، فإن الفارق الأساسي عن حالة جنوب أفريقيا هو قضية اللاجئين. ففي حالة فلسطين يتواجد ثلثا الشعب خارج الحدود التي تسيطر عليها إسرائيل. قامت المنظمات الحقوقية العالمية بتجاوز ذلك وضمت اللاجئين تحت بند مخالفة إسرائيل

---

<sup>10</sup> International Covenant on Civil and Political Rights (1966); and International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights (1966).

للحق بالجنسية والحق بالدخول الى الوطن.<sup>11</sup> إلا أن هيومان رايتس واتش، ورغم مطالبتها بتطبيق حق العودة، لم تعتبر أن هذه المخالفة ترتقي الى الابرتهايد كجريمة ضد الإنسانية. وإن كانت امنستي تختلف عن هيومان رايتس واتش، لكونها تضم مخالفة حق اللاجئين بالعودة ضمن الجريمة ضد الإنسانية، إلا أن إهمال حق تقرير المصير يعني الفصل بين الحق الإنساني والفردى وبين قضية جماعية لشعب. فكما قال الرئيس الراحل ياسر عرفات في خطابه الشهير في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤، ليست قضية الشعب الفلسطيني مجرد قضية لاجئين ولا حدود، بل هي قضية سياسية نابذة من حالة استعمارية. كما هو معلوم، يُستثنى اللاجئون الفلسطينيون من الوثيقة الدولية للاجئين (١٩٥١). مشكلة الفلسطينيين هي ليست فقط إنسانية (refugees) بل أيضا سياسية (stateless). وعدم مساءلة يهودية الدولة، و"حق تقرير المصير" الصهيوني على حساب تشريد الشعب الفلسطيني وسرقة وطنه، يعني إمكانية رفض العودة للداخل ١٩٤٨ لأن ذلك يعارض يهودية الدولة.

لذا فإن الخطاب الحقوقي الدولي، حتى المتقدم منه الذي يشخص جريمة الابرتهايد، بالأساس في مناطق ١٩٦٧، لا يسائل القرارات الدولية ١٨١ (التقسيم ويهودية الدولة) و ٢٤٢ (اعتراف ضمني بالضم عبر القوة لمناطق تتعدى حدود التقسيم وخطوط وقف اطلاق النار). وبذلك هو يتماثل مع حل الدولتين بمفهومه الدولي الرسمي. ومن المفيد التذكير أن الفلسطينيين اعترضوا على هذه القرارات الدولية كلها عند صدورها. من هنا فإن الخطاب الحقوقي الذي يطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة يشرعن هذه القرارات الجائرة. كما أن تطبيق اتهام الابرتهايد بدون السياق الاستعماري يتماشى أيضا مع عدم تحدي هذه القرارات التي قوننت نتائج الاستعمار. والأسوأ من ذلك أن الأمم المتحدة في خطابها الرسمي وفي لجانها طالما اشترطت تطبيق القانون الدولي بالمفاوضات والاتفاق الثنائي مما يجعل تطبيق حق تقرير المصير مشروطا ومؤجلا.<sup>12</sup>

<sup>11</sup> Article II (c), International Convention on the Suppression and Punishment of the Crime of Apartheid.

<sup>12</sup> Ardi Imseis, "Negotiating the Illegal: On the United Nations and the Illegal Occupation of Palestine 1967-2020", 31 *European Journal of International Law* 1055 (2020); Ralph Wilde, "Using the Master's Tools to Dismantle the Master's House: International Law and Palestinian Liberation", 22 *Palestine Yearbook of International Law* 3 (2019-2020).

ختامًا، يجب الانتباه إلى أن إمكانية مواجهة الاستعمار من ناحية قانونية محدودة. في الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول جدار الفصل العنصري لم تذكر المحكمة الإعلان الدولي ضد الاستعمار بتاتا،<sup>13</sup> بل تبنت حل الدولتين المبني على ١٨١ و ٢٤٢، وبالتالي حصرت تطبيق حق تقرير المصير في أراضي مناطق ال ١٩٦٧. بعكس ذلك، في رأيها الاستشاري مؤخرا المتعلق بجزر تشاغوس في المحيط الهندي، التي ما زالت تحتلها بريطانيا من موريشيوس لمصلحة قاعدة عسكرية أمريكية، تحدثت المحكمة عن نزع الاستعمار وعن المكانة القانونية للإعلان ضد الاستعمار.<sup>14</sup> وحتى لو افترضنا أن محكمة العدل الدولية قامت مستقبلا بتأطير القضية الفلسطينية في سياق نزع الاستعمار تبقى هناك عقبتان رئيسيتان.

أولا، صدر الإعلان ضد الاستعمار (١٩٦٠) بعد قيام إسرائيل ولا يبدو أنه يجرم الاستعمار الاستيطاني، خاصة ذلك السابق للإعلان، بل يعلن أن من الواجب الحفاظ على وحدة أراضي الدول القائمة.<sup>15</sup> وإذا تحدث البعض عن الاستعمار أو الإبرتهيد في حدود ١٩٦٧ (جغرافيا) وما بعد عام ١٩٦٧ (زمنيا)، وتم تطبيق الإعلان الدولي عليها فحسب، فذلك يعني إخفاء آثار الاستعمار الاستيطاني وتصوير الاستعمار والإبرتهيد على أنها ظواهر طارئة وحديثة على إسرائيل وليست مرتبطة عضويا بالمشروع الصهيوني.

ثانيا، من المتوقع ان يلقى أي قرار قضائي جديد مصير ما سبقه من عدم تنفيذ وإهمال. ومن المهم هنا التشديد على أن محكمة العدل الدولية تصدر آراء إستشارية، ولذا لم يكن مفاجئا أن ترد إسرائيل بعد قضية الجدار أنها لن تطبق القرار، مثلما رفضت بريطانيا بعد ذلك ب ١٥ عاما تنفيذ رأي المحكمة بالنسبة لتشاغوس. هذه الآراء الاستشارية توضح ما هو موقف القانون الدولي، وقد تؤدي الى تغييرات ما، فقد أعلنت بريطانيا مؤخرا استعدادها للتفاوض مع موريشيوس. لكن تبقى العقبة الكأداء أن القانون الدولي عموماً والآراء الاستشارية خصوصاً تتطلب توفر الإرادة السياسية أولا للدولة

<sup>13</sup> Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion, 2004 I.C.J. Rep. 136 (July 9).

<sup>14</sup> Legal Consequences of the Separation of the Chagos Archipelago from Mauritius in 1965, Advisory Opinion, 2019 I.C.J. Rep. 95 (Feb. 25).

<sup>15</sup> Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples, G.A. Res. 1514 (XV) (1960).

نفسها (في حالتنا إسرائيل) على الانصياع لمتطلبات القانون، وثانيا إرادة الدول الأخرى ("واجب الأطراف الثالثة") على التصرف بشكل لا يساعد إسرائيل على خرق القانون، بل مساعدة الفلسطينيين لإحقاق حقوقهم. وكما رأينا في حالة الرأي الاستشاري بصدد جدار الفصل العنصري لم يحصل أيّ من ذلك.

وما دامت الظروف السياسية لم تتغير فلا سبب يدعوننا أن نتوقع أن يكون مصير قرارات دولية مستقبلية مختلفا عما كان حتى الآن. لذلك تتحوّل التوصيات والإدانات المتكررة الى ما يشبه الاستجداء، فهي في حقيقة الأمر تكشف عن عجز خطاب الحقوق في تغيير الواقع وحماية الضعفاء. كما تبرز ديمومة هذا العجز أمام الدول المارقة على مدى عقود. فمن المفارقة أن إصدار التقارير والإدانات المتكررة ولجان التحقيق المتزايدة ولجان تقصي الحقائق المتعاقبة والانضمام لعدد أكبر من المعاهدات الدولية والتوجه لعدد أكبر من المحاكم وزيادة التهم الموجهة لإسرائيل ثقلا وهكذا دواليك لم تحسّن من وضع الفلسطينيين. بالمقابل قد يشرعن القانون الواقع الظالم أو يساوي بين الجلاذ والضحية. ذلك أن تسمية الجرائم الإسرائيلية، بدون وجود إمكانية واقعية للتنفيذ والمحاسبة، يساهم في تغذية الوهم أن القانون يحمي الضعفاء، وتجاهل ظلم القانون بسبب الفجوة بين القانون والعدالة وشرعنة القانون لواقع ظالم. وإذا كان القانون عاجزا وناقصا لأسباب بنيوية فإن مزيدا من القانون لن يحل المشكلة.

وهذا الحديث يدعوننا للتوقف عند المصطلحات "الشرعية الدولية" و"المجتمع الدولي" (international community). من ناحية، نلاحظ في خطاب السلطة الفلسطينية وكذلك حركة فتح الاستخدام المتكرر لمصطلح الشرعية الدولية رغم عدم وجود مقابل له باللغة القانونية. ومن الواضح ان المقصود بهذا المصطلح الإحالة إلى قرارات القانون الدولي المتعلقة بقضية فلسطين وفي مقدمتها قرار التقسيم ١٨١ وقرار مجلس الأمن ٢٤٢. لم يرد هذا المصطلح في الخطاب السياسي الفلسطيني في فترة صعود نجم منظمة التحرير (ومثال ذلك انعدام ذكره في خطاب المرحوم عرفات في الأمم المتحدة عام ١٩٧٤). ولكنه بدأ بالظهور في إعلان الاستقلال في عام ١٩٨٨ وتكرر في ما بعده وضمن سياق مسار المفاوضات والبحث عن حل سياسي في عالم أحادية القطب والهيمنة الأمريكية. لذا فإن استمرار استعمال هذا المصطلح يدل على التثبيت بأسس مسار



سياسي لا وجود له بعد فشل مشروع أوسلو، ولا أفق له نظرا للانزياح السياسي الإسرائيلي المستمر يمينا.

أما مصطلح "المجتمع الدولي"، ممثلا بالأمم المتحدة، الذي يرد ذكره في انتقادات منظمات حقوق الانسان لفشل وتقاعس المجتمع الدولي عن تطبيق القانون الدولي وحماية حقوق الفلسطينيين على مدى ما ينيف على السبعة عقود، فهو مصطلح يخفي الواقع. اذ يبدو أحيانا أن هذا المصطلح العام يغني ويلهي عن تسمية المسؤولين الحقيقيين عن الوضع العام. فالمجتمع الدولي ليس وحدة متجانسة وهناك اطراف معروفة في مقدمتها الولايات المتحدة وبعض القوى الأوروبية توفر غطاءً مستمرًا لممارسات إسرائيل. لذا فإن مصطلحات مثل الامبريالية تزودنا بأدوات تحليلية أفضل لفهم العقبات امام القانون. بل إنَّها تذكّرنا أن المشكلة هي في القانون نفسه وتركيبه الأمم المتحدة نفسها. فمن ناحية، تستطيع الولايات المتحدة حماية إسرائيل من آليات المحاسبة لأن نظام الأمم المتحدة يتيح استعمال الفيتو مما يعني وجود قوى فوق القانون. ومعارضة الولايات المتحدة لمحاكمة إسرائيليين أمام المحكمة الجنائية الدولية لا يختلف عن رفضها هي أيضا للانضمام للمحكمة وسنها لقوانين تمنع إمكانية محاكمة جنودها وضباطها (بما في ذلك القانون المعروف كقانون "غزو الهاغ"). أي ان هناك مصلحة إسرائيلية وأمريكية مشتركة في إضعاف المحكمة، وإجازة استعمالها فقط كسلاح سياسي ضد آخرين (مثل روسيا) أو ضد دول ضعيفة نسبيا (في أفريقيا خاصة). ومن الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية واعية لمحدودياتها وتتحرك بسبب دوافع سياسية لا قانونية محض، ومثال ذلك إغلاق التحقيق ضد الجرائم التي ارتكبتها الجنود البريطانيون في العراق والتحقيق ضد الجرائم الامريكية في أفغانستان. وذلك مثال آخر على صعوبة الفصل بين القانون والسياسة.

قبل الإستزادة في الحديث عن جدوى المسار الحقوقي وعن العلاقة بين القانون والتحرير، سنتوقف في القسم التالي للحديث عن تداعيات ما سبق على النقاش حول الحلول.

## 2. الجدل حول حل الدولتين وحل الدولة الواحدة، وهل هناك مقارنة ثالثة.<sup>16</sup>

ذكرنا أعلاه أن اندحار الابرتهايد لا يعني نزع الاستعمار حتى لو كان ذلك في إطار حل الدولة الواحدة. والحقيقة أن النقاش حول حل الدولة أو الدولتين برمته يقوم بالفصل بين السياسي والهويّاتي، من ناحية، وبين الاقتصادي والاجتماعي، من ناحية أخرى. وعند الحديث عن الابرتهايد والاستعمار الاستيطاني يجب التحذير من خطاب سياسات الهوية الشكلائية واختزال الصراع إلى صراع عرقي وإثني متجاهلا ومهمشا لعوامل أخرى مهمة لتحليل الواقع. ذلك أن التقسيم بين مستوطنين وأصلانيين قد يؤدي إلى تشييء الهويات بتصويرها كما لو كانت متجانسة، وإهمال التباينات السياسية والطبقية داخل هذه الهويات. مثلا نجد حديثا متكررا عن وجهة النظر الفلسطينية أو الصوت الفلسطيني كما لو كان ذلك واضحا وثابتا، في حين أن الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي لم يتبن بعد خطاب الابرتهايد والاستعمار الاستيطاني بسبب تمسكه بحل الدولتين.

المشكلة في الجدل حول الحلول هي استناد النقاش إلى مصطلحات مبهمة وعالية التجريد. وأنا لا أقصد هنا التركيز على واقعية هذا الطرح أو ذلك، بل أريد إثارة السؤال حول جدوى النقاش من وجهة نظر انشغال الحركة الوطنية به ربما على حساب أمور أخرى.<sup>17</sup> وأقصد بشكل خاص فراغ المفاهيم الأساسية التي يستند إليها النقاش المتكرر من المعنى، بحيث لا يصبح واضحا إذا ما كان هناك فارق عملي بين الدولة الواحدة والدولتين، فهناك عدد لا متناه من المباني الدستورية المتخيلة وليس من الممكن الحكم على الدولة الواحدة أو الدولتين كحل مستقبلي إلا إذا عرفنا هذه التفاصيل وقدّرنا النتائج المحتملة لهذه المباني الدستورية. وانعدام مثل هذه التفاصيل والدقة بطبيعة الحال قد يجعل النقاش برمته غير ذي جدوى وبلا طائل.

أولا، يجب الإشارة إلى أن المطالبة بالإعتراف بالهوية وحتى الغبن التاريخي يبقى قاصرا إذا كان مقتصرًا على الجانب الثقافي أو الرمزي بدون تغيير السياق المؤسسي، لأن ذلك سيفضي إلى تكريس التمييز. وبالسياق المؤسسي لا أعني مؤسسات الدولة فحسب، بل المؤسسات الاجتماعية أيضا، وهي الأدوار والتقسيمات والترابيات التي يتم تبريرها وتكرارها، وهي التي تعطي للهوية سياقها وقيمتها وتربطها بالسوق والعائلة.

<sup>16</sup> يعتمد هذا القسم على: نمر سلطاني، ضد الحلول: الدولة والدولتين أيضا...، عرب ٤٨، ٢٠١٦/١/١٣.  
<sup>17</sup> ينظر مثلا النقاش في أوساط اليسار كما لخصه جميل هلال، اليسار الفلسطيني إلى أين؟ اليسار الفلسطيني يحاور نفسه ويتأمل مصيره (روزا لوكسمبورغ، ٢٠٠٩): ٢٧٩-٢٨٦.

ثانياً، النقاش في مجمله يستند إلى فصل السياسي عن الاقتصادي، وفصل الدستوري عن التنظيم الحقوقي للحيز الخاص، وفصل الهيمنة في الحيز السياسي العام عن الهيمنة الثقافية في المجتمع المدني. لا يمكن التفكير بمبنى دستوري مستقبلي خال من السيطرة والهيمنة بمعزل عن تفكيك ومواجهة الهيمنة في المجتمع المدني (بمعنى كل ما هو ليس "دولة"). التركيز على مبنى الدولة (واحدة أو اثنتين أو الخ) لا يؤدي إلا إلى تجريد علاقات الهيمنة من سياقها. وقد يؤدي إلى استمرار الهيمنة والسيطرة، سيان إن قمنا بتسمية ذلك دولة واحدة أم دولتين. إذا كان الوضع الحالي استعماراً مباشراً فإنه سيتحول بعد "الاستقلال" إلى علاقة استعمارية جديدة (neo-colonialism). الطرف المهيمن اقتصادياً وثقافياً سيبقى مهيمناً في كلتي الحالتين. أي أن العدالة قد تتحقق لفلسطين ولكن العدالة لن تتحقق للفلسطينيين.

ومرد ذلك أن علينا الانتباه إلى إمكانية قلب المصطلحات المجردة مثل "السيادة" من خلال القانون الخاص المعني بالعلاقات الاقتصادية والعائلية. الإعلان عن السيادة (في دولة واحدة) أو السيادة (في دولتين) قد يكون خالياً من المضمون أو معاكساً لما يجري في المجتمع المدني. فمثلاً رغم أن إسرائيل لم تعلن عن ضم الضفة الغربية (ما عدا القدس) بشكل قانوني عام (وذلك مخالف للقانون الدولي) إلا أن المحاكم الإسرائيلية قامت منذ عقود بتوحيد أنظمة الضرائب وقوانين العمل. وهذا يعني الاقتراب من نموذج الدولة الواحدة من الناحية القانونية (وهذا مختلف عن الادعاء عن حتمية الدولة الواحدة بسبب الحقائق التي فرضتها إسرائيل على أرض الواقع، مثل بناء المستوطنات). وكان الدكتور ميخائيل كريني قد أوضح أن نزاعات العمل تؤدي إلى وضع معاكس للسياسي. فشركات المستوطنين طالبت المحاكم الإسرائيلية بتطبيق القانون الأردني على نزاعاتها في العمل مع العمال الفلسطينيين. وهذا يعني قانونياً رفض سيادة القانون الإسرائيلي، بعكس موقف المستوطنين السياسي المعلن. ذلك أن القانون الأردني يميل إلى صالح أصحاب العمل. وبالعكس ذلك طالب العمال الفلسطينيون بتطبيق القانون الإسرائيلي على نزاعات العمل بالضفة لأنه أفضل من الأردني بالنسبة لحقوق العمال. وهذا موقف قانوني معاكس للموقف السياسي الفلسطيني المطالب بعدم إحلال السيادة الإسرائيلية في الضفة.<sup>18</sup>

<sup>18</sup> Michael Karayanni, "Choice of Law Under Occupation: How Israeli Law Came to Serve Palestinian Plaintiffs", *Journal of Private International Law*, vol 5(1) (2009), p. 1.

ثالثاً، تجريد الاعتراف بالهوية والغبن من السياق المؤسسي، وتجريد الشكل الدستوري من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، مرتبطان بتشبيء الحقوق. ومرد ذلك ليس فقط الخطأ في استعمال مصطلح الحق (إذ يتم استعماله كأنه يعني مجرد وجود مصلحة في أمر ما أو الحرية لفعل شيء ما دون مسؤولية قانونية). فالحق، أي المصلحة التي تُحمى قانونياً، وبذلك تلقي على الدولة مسؤولية توفير وحماية المصلحة، هو في نهاية الأمر علاقة اجتماعية بين الناس (مثلاً، حق الملكية هو ليس علاقة بيني وبين أرضي. بل هو علاقة بيني وبين الآخرين بما يتعلق باستخدام ودخول وبيع الأرض). تشبيء الحقوق هو في أن نراها كعلاقة طبيعية، لا علاقة اجتماعية. ومعنى الحقوق المجردة (المساواة الخ) هو ليس ناتج دستور يتم تطبيقه بشكل ميكانيكي وواضح. فهذه الحقوق تخضع للتفسير والتطبيق من المحاكم والقضاة. وكونها عالية التجريد يفسح المجال لتفسيرات مختلفة بل ومتناقضة (حتى عند الخوض في قيم أساسية مثل المساواة). ومهمة التفسير هذه ليست بمعزل عن علاقات القوة وعن السياسة، وعن التحركات الاجتماعية لحماية الحقوق. وخلاصة ذلك، أن على من يفكر بهندسة المبنى الدستوري، ونظام الحقوق الذي يحتويه، أن يفكر بسياق علاقات القوة الذي سيتم فيه تطبيق هذا النظام وعن إمكانية استخدام هذه الحقوق بشكل رجعي أو محافظ مما يعيد إنتاج الظلم السابق للمبنى الدستوري الجديد، خاصة أن الدستور يعني عزل العديد من الأمور عن تدخل النظام الديمقراطي الانتخابي، أي تحصينها من قرارات الأغلبية، وتسليم القرار النهائي بشأنها للقضاة المحميين من تأثيرات النظام السياسي إلى حد كبير، لأن إستقلاليتهم هي جزء من "دولة القانون".

رابعاً، يتبع منطقياً مما سبق خطر صنمية الحقوق، أي تحميل الحقوق فوق طاقتها. أي أن ننسب إليها، وهي مجرد أمر اخترعناه نحن البشر، القدرة على تعويضنا عما ينقصنا في الواقع. فمثلما تحدث فيورباخ عن إسقاطنا على نموذج الإله رغبتنا بالخير (رغم وجود الشر)، ومثلما تحدث ماركس عن إسقاطنا على نموذج الدولة رغبتنا بالمساواة والمجتمع المتضامن والأخوي (في حين ينعدم ذلك في المجتمع المدني)، فكذلك نجد بعض المشاركين في النقاش حول الدولة/ الدولتين يُسقطون على نظام الحقوق والدساتير الرغبة بالاعتراف المتبادل والمتساوي والتصالح التاريخي. كأن الفنتازيا ستتحول إلى واقع بمجرد تسميتها. وهذا طبعا يُخفي من الواقع أكثر مما يُبين، ويحبط من العمل السياسي الجدي أكثر مما يُنتج.

خامسا، التركيز على الدولة والحقوق التي ستحميها يُخاطر بتجزية الواقع واختبائه خلف التقسيمات القانونية للقضية وللشعب الفلسطيني. ومن ضمن نتائج ذلك وجود توتر بين خطاب الحقوق المعتمد على القانون الدولي وبين المطالبة بدولة واحدة أيا كان شكلها، ذلك أن النظام القانوني الدولي منذ فترة ما بين الحربين العالميتين قد استقر على الفصل كحل للنزاعات، ولن ينفذ توحيد الدولة عن طريق الضم لأن ذلك غير قانوني حسب النظام الدولي.

خلاصة الأمر، أن ما نحتاجه هو ليس النقاش حول حلول مجردة، بل نحتاج إلى تحليل أشد عمقا لعلاقات القوة وديناميكيته لكي نستطيع بناء حركة معارضة لمواجهة مباني القوة الظالمة. ففي حقيقة الأمر العقبات التي تقف أمام تحقيق الدولتين هي نفسها التي تمنع الدولة الواحدة، ذلك أن تحقق أي حلّ كان، ولو من منظور العدالة النسبية، يحتاج إلى تعديل جذري في موازين القوة المختلفة، لئلا يُعاد إنتاج علاقات المختلة ضمن إطار جديد. وإذا كانت التجربة قد اثبتت بما لا يدع مجالا للشك أن الانخراط التام في حل الدولتين لم يفض إلى حل، فإن هذا الاختلال في علاقات القوة لا يتغيّر بمجرد تغيير الخطاب الحقوقي من المطالبة بالاستقلال إلى المساواة وحق التصويت في دولة واحدة، لأن تغيير الشكل السياسي وحده لا يضمن الحياة الحرة والكرامة والتمساوية. لذلك، يجب أن يسبق التفكير في الحلول النموذجية التفكير في إزالة العقبات، أو في بناء مصادر القوة لتحسين علاقات القوة. بل أن هذا البناء قد يفتح آفاقا وإمكانيات لم ن فكر بها عند التفكير نظريًا في نماذج، بسبب التغييرات في الواقع التي قد يقود إليها.

### 3. تداعيات ما سبق على تحديد أهداف النضال الوطني القريبة والبعيدة،

#### واعتماد إستراتيجية وطنية شاملة يعبر عنها خطاب فلسطيني موحد.

تطرح بعض الأوساط خيار "الحقوق الفلسطينية" بديلا للأفق المسدود الذي يواجهه حل الدولتين وبديلا للأمر الواقع. لكن السؤال هو فيما إذا كان القانون هو الحل وهل يرقى هذا الخيار إلى مصاف الاستراتيجية أم هو تكتيك تحت مسمى الاستراتيجية؟ والجواب على ذلك أن القانون لا يستطيع أن يكون هو الحل ولا أن يشكل بديلا للاستراتيجية المفقودة.

## بما يتعلق بالقانون والتحرير:<sup>19</sup>

في عام ١٩٧٧ أقرّت الأمم المتحدة البروتوكول رقم واحد الملحق بمعاهدات جنيف. مثل هذا البروتوكول نصراً لحركات التحرر لأنه شمل ضمن خانة النزاعات الدولية المسلحة حروب التحرير ضد الاستعمار والاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية من أجل تقرير المصير. وبالتالي أصبحت قوانين الحرب الدولية تسري على هذه النزاعات وتوفّر نوعاً من الحماية للشوار في معركة التحرير. ولكن هذا البروتوكول اشترط منح هذه الحماية بالتشابه ما بين حركة التحرر والدولة، ومن ضمن ذلك كون الحركة تناضل من أجل قيام دولة في رقعة جغرافية محددة. أي أنه عامل حركات التحرر التي تحارب دولاً كما لو كانت هي الأخرى دول مثلها. وبذلك تجاهل خصوصية حركات التحرر.

وهذا الانحياز لمشروع الدولة على حساب التحرر أصبح سمة المرحلة الفلسطينية. وبعكس قول البعض، الذين يقرأون التاريخ الفلسطيني بأثر رجعي، فإن الكفاح الفلسطيني لم يهدف في بادئ الأمر إلى قيام دولة، وإنما تحوّل إلى هذا الهدف ابتداءً من السبعينيات. ومنذ الدخول في مشروع أوصلو في التسعينيات ومنظمة التحرير تتلاشى داخل البنية القانونية والمؤسسية الناشئة للسلطة الفلسطينية. ومنذ ذلك الحين نشهد تصاعد الخطاب القانوني والحقوق. ففي عام ٢٠٠٤ قررت محكمة العدل الدولية بضرورة إزالة جدار الفصل العنصري من الضفة الغربية. ولكنّ القرار بقي حبراً على ورق نظراً لاعتماد القانون الدولي على التنفيذ من قبل الدول، أي أن القانون رهينة للسياسة. ومنذ ٢٠١١ والسلطة الوطنية تسعى للانضمام لعضوية الأمم المتحدة وطلب الإعلان عنها كدولة، وبعد ذلك كدولة مراقب غير عضو. وأخيراً، وبعد تردد طويل، طلبت السلطة الانضمام للمحكمة الجنائية الدولية في عام ٢٠١٥. ثم انقلب التردد إلى اندفاع للتلويح بالمحكمة في كل مناسبة. ولكن هذا التلويح لا يدلّ على جدية بل على ضعف، لأن السلطة الحالية غير قادرة على المفاوضات الجدية ولا على التحرير. وقد يدلّ على صنمية

<sup>19</sup> يعتمد هذا القسم على: نمر سلطاني، "بين القانون والتحرير: فلسطين وناميبيا"، العربي الجديد، ١ (أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).

القانون: الافتراض أن القانون منعزل عن السياسة وعلاقات القوة، وأن القانون واضح ومتوقع بعكس غموض ومفاجآت السياسة.

وقد يعزّز القرار بصلاحيّة المحكمة الجنائية بفتح تحقيق في الجرائم المرتكبة في الضفة الغربية وغزة (الصادر في شباط ٢٠٢١) من هذه النظرة التي تفصل بين الواقع والقانون، ذلك أن المحكمة تعاملت في قرارها مع السلطة الفلسطينية كأنها دولة لأغراض التحقيق الجنائي مع أنها ليست دولة ولا تملك مقوماتها. ولكن علينا أن نتذكر أن القانون يسري على المقاومة الفلسطينية كما يسري على إسرائيل، بل إن إمكانية محاكمة وإدانة قادة من حماس أسهل نسبياً من إدانة إسرائيليين، نظراً لضرورة إثبات النية الجنائية ونظراً لتركيبية الجيوش المتطورة وأسلحتها الحديثة مقابل الأسلحة البدائية (فبدائية الأسلحة تصبح بحدّ ذاتها دليلاً على استهداف المدنيين). وطالما رأينا في تقارير حقوق الإنسان العالمية إدانة أشد وضوحاً لمخالفات حماس للقانون الإنساني الدولي وإدانة أكثر حذراً للمخالفات الإسرائيلية.

هل القانون هو الحل؟ لعلّ في تجربة ناميبيا عبرة. لأن ناميبيا ليست مثلاً على جدوى السبيل القانوني. ولم تفضّ القرارات الاستشارية لمحكمة العدل الدولية للاستقلال الناميبية (رغم وجود أربعة قرارات، ثلاثة منها لصالح الناميبيين). فبعد القرار الاستشاري الأول عام ١٩٦٦، وكان مخيباً لأمال الناميبيين، أعلنت سوابو (منظمة شعب جنوب غرب أفريقيا)، الكفاح المسلح على الاحتلال الجنوب أفريقي (والذي استمر زهاء تسعين عاماً). وكان الجناح العسكري للحركة يشن هجماته من أنغولا وزامبيا. ثم اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بحق الناميبيين بالكفاح العنيف والمسلح ضد الاحتلال وبضرورة مساندة الدول الأخرى لكفاحهم. في نهاية الأمر حصلت ناميبيا على الاستقلال من خلال صفقة دولية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة مع نهاية الحرب الباردة، حيث خرجت القوات الجنوب أفريقية من ناميبيا وبالمقابل خرجت القوات الكوبية من أنغولا.

لذلك فالفرق بين النتيجة الفلسطينية والنتيجة الناميبية ليس نابعاً من وجود أربعة قرارات من قبل محكمة العدل الدولية بخصوص ناميبيا مقابل قرار واحد بخصوص فلسطين (وآخر في الطريق كما يبدو). الفرق هو سياسي. حيث سار الكفاح الفلسطيني

بشكل معاكس للكفاح الناميبي. لقد تطور النضال الناميبي من عهد القرارات القضائية الاستشارية إلى عهد الكفاح المسلح. في حين تطور النضال الفلسطيني من الكفاح المسلح إلى عهد القرار القضائي وطلبات الانضمام للأمم المتحدة وإعلان الدولة وقرع باب المحاكم. لقد حازت ناميبيا على الدولة بعد التحرير والاستقلال، في حين تسعى السلطة الفلسطينية إلى الدولة قبل التحرير والاستقلال!

### بما يتعلق "بالاستراتيجية الحقوقية" عموماً:

لا يقتصر الخطاب الحقوقي على الخطاب الفلسطيني. فقد أصدر "معهد السياسة والمجتمع" الأردني، والمقرب من النظام، ورقة تحلل الخيارات المطروحة امام صانع السياسة الخارجية الأردني. وتعبّر هذه الورقة عن يقين كثير من صنّاع القرار في الأردن وغيرها أن حل الدولتين في حالة موت سريري ولم يلفظ أنفاسه تماماً بعد، فقط لأن ادعاء وجوده مريح لبعض الدوائر في السياسة الدولية وحتى بعض الأطراف الإسرائيلية. في مواجهة ذلك يطرح كاتبو الورقة عدة توصيات، منها ما يبدو متناقضاً مع التحليل في نفس الورقة، هي: "إتباع استراتيجية حقوقية"، التحذير من محاولات الترانسفير و"دعم كل فعل وإجراء لتثبيت الفلسطينيين في أراضيهم"، تشجيع المصالحة الفلسطينية و"إعادة تفعيل دور السلطة الفلسطينية"، والتحرك لاستئناف العملية السياسية.<sup>20</sup>

ومصدر التناقض أن التوصية الأخيرة لا تتماشى مع تحليل يقول إن إسرائيل سائرة في اتجاه "اللاحل"، بدلا من حل الدولتين. فكل عملية سياسية محكومة بمرجعيتها للتفاوضات الثنائية برعاية أمريكية وتجاهل وتهميش أي ذكر للقانون والحقوق في اتفاقية أوسلو. وبالتالي فإنه لا بد من الانعتاق من أسر الشروط والظروف التي انتجت الوضع الحالي.

المصالحة الوطنية وإعادة تفعيل دور السلطة هي أيضا، فيما نرى، اهداف غير متجانسة. من ناحية، السلطة هي وليد نظام أوسلو واذا كان أوسلو قد مات فإن بقاءها

<sup>20</sup> معهد السياسة والمجتمع، "سياسيون وباحثون غربيون وفلسطينيون وأردنيون يعاينون مشهد "نهاية حل الدولتين" والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين والأردنيين" (٣ أكتوبر ٢٠٢٢).



مدعاة للاستغراب. لا يوجد سبب سياسي لوجودها في ظل انعدام المفاوضات؛ لا يوجد سبب تمثيلي لوجودها في انعدام الانتخابات وسلطة الشخص الواحد؛ لا يوجد سبب وطني لوجودها لأن الصراع عليها سبب انقسام السلطة بين غزة والضفة وانعدام المصالحة؛ لا يوجد سبب كفاحي لوجودها لأنها تتعاون مع المستعمر أمنياً، وتمنع من يريد المقاومة من مقاومته؛ لا يوجد سبب عملي لوجودها لأنها لا تستطيع منع هدم بيت أو مصادرة أرض أو بناء مستوطنة.<sup>21</sup> من الواضح أن السلطة هي عائق مادي على محاولات الخروج من الطريق المسدود وتجديد الإرادة السياسية الفلسطينية ورعاية مقومات الصمود وتمثيل الناس.<sup>22</sup> الفراغ الوطني الذي تركته السلطة لم يمنع بروز اشكال مختلفة من المقاومة، من "انتفاضة السكاكين" الى المجموعات المسلحة مؤخرًا في شمال الضفة.<sup>23</sup> لكنّ إنعدام اطار وطني جامع وتعبير سياسي لهذه الأساليب المختلفة والتضحيات يحدّ من قدرتها على تغيير الواقع. كما ثبت أن محاولات المصالحة المتكررة تخلو من الجدّيّة اللازمة،<sup>24</sup> وقد يصعب تطبيقها بسبب الاملاءات الخارجية الإسرائيلية والأمريكية والأوروبية. من الواضح أيضاً في هذا المضمار أن انخراط حركات مقاومة تنشد التحرير في "بناء مؤسسات" بدون تحرير يؤدي الى ممارسات لا علاقة لها بالتحرير وتخرط بفساد مالي وإداري وممارسات غير ديمقراطية او تنتج مصالح تتعلق بها هذه الحركات تجعل من التحرير هدفاً ثانوياً او تولي وجهها عنه تماماً.<sup>25</sup>

بالنسبة إلى "الاستراتيجية الحقوقية" - يقول المعهد:

"وقد بدأت نخبة من السياسيين الفلسطينيين والعرب يطرحون خيار "الحقوق الفلسطينية"، أي التركيز على الحقوق الفلسطينية، التي يكفلها القانون الدولي في مواجهة السياسات الإسرائيلية التي تهضم هذه الحقوق. وتقوم مقارنة الحقوق على إخراج إسرائيل أمام المجتمع الدولي بوصفها نظام فصل عنصري

21 نمر سلطاني، "لا شرعية ثورية ولا انتخابية في فلسطين"، العربي الجديد، (3 يناير 2018).

22 نمر سلطاني، "عن الطبقة الكومبرادوية"، عرب 48 (28 يونيو / حزيران 2014).

23 هاني المصري، "أفاق المقاومة في شمال الضفة"، عرب 48 (11 أكتوبر 2022).

24 هاني المصري، "الرابعون والخاسرون من إعلان الجزائر"، عرب 48 (18 أكتوبر 2022).

25 عبدالرزاق التكريتي ونمر سلطاني، "جدلية الديمقراطية والحزبية تحت الاستعمار: حالة الحركات الفلسطينية"، علي خليفة الكواري وعاطف السعداوي (تحرير)، مفهوم الاحزاب الديمقراطية وواقع الاحزاب في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

(إبارتيد) وأنها لا تعطي الفلسطينيين حقوقهم السياسية والقانونية والدينية والإنسانية، وهي مقاربة - في رأي أصحاب هذا الاتجاه - واضحة غاية الوضوح وتبتعد عن الجدل الشائك والمماطلات الإسرائيلية والحبال الدولية الطويلة في التعامل مع عملية السلام الميئة أصلاً... وبالتالي هذا يؤمن للفلسطينيين مساحة واسعة من العمل والنشاط الدولي لمواجهة انتهاكات سافرة للحقوق والحريات".<sup>26</sup>

ويخلص المعهد الى الاستنتاج أن:

"حقوق الفلسطينيين أولاً، والحل ثانياً. لقد أدت الاستراتيجيات المطالبة بحل الدولتين ولسنوات طويلة الى اغفال التفاصيل على الأرض بما يمس حياة الفلسطينيين اليومية وينتهك حقوقهم ويعطي المجال لإسرائيل بقتل حل الدولتين على الأرض بشكل تدريجي. إن التركيز اليوم يجب أن يتحول نحو استراتيجية حقوقية تضمن عدم تدهور الوضع في الأراضي المحتلة وعدم تدهور الأوضاع المعيشية لأهاليها وعدم مصادرة أراضيهم ومنازلهم وتثبيتهم في الأرض".<sup>27</sup>

الإشكالية في هذا الطرح واضحة بناءً على ما تقدم. الحديث عن استراتيجية حقوقية يوضع القانون قبل السياسة بدلا من أن يكون في خدمتها. كما يتجاهل التجربة الفلسطينية مع الحقوق على مدى عقود. من الوهم الاعتقاد أن القانون محصن من السياسة أو أنه أكثر وضوحاً من السياسة. لا يستطيع أن يكون القانون بديلا للسياسة لأنه ليس خاليا من السياسة. ولا يستطيع القانون تعويض الفلسطينيين عن ضعفهم في علاقات القوة.<sup>28</sup> وإذا لم يمنع القانون في السابق ممارسات اسرائيل فلا سبب يدعو للاعتقاد أنه سيكون أكثر فاعلية ونجاعة بالمستقبل في حماية الفلسطينيين وتثبيت صمودهم. مصادر القوة الأولية، اذا وجدت، تتبع من الداخل، لا من التعلق بتكتيك مجرّب ومكرّر مما يدلّ على انعدام استراتيجية حقيقية.

<sup>26</sup> معهد السياسة والمجتمع، مصدر سابق.

<sup>27</sup> معهد السياسة والمجتمع، مصدر سابق.

<sup>28</sup> Nimer Sultany, "Roundtable on Occupation Law: Part of the Conflict or the Solution? Part V", *Jadaliyya* (Sep. 22, 2011), <https://www.jadaliyya.com/Details/24424>

#### 4. خلاصة: بصدد السؤال، ما العمل؟

الحديث عن استراتيجية حقوقية، إذًا، هو هروب سياسي من السياسة. المعادلة الصحيحة هي السياسة أولا والقانون ثانيا، لأن القانون ليس ملاذا من السياسة. وإذا كان الخطاب الحقوقي مهما ومفيدا فإن نجاعته وأهميته تكون عند توجيهه سياسيا، بما في ذلك الحذر من النواقص التي تعتريه، ورفضه حين يشرعن الظلم او لا يتفق مع العدل، وعدم عقد الأمل عليه كعامل تشويري للواقع في غياب استراتيجية وطنية. وإذا كانت الإجابة على سؤال ما العمل تتطلب عملا جماعيا فإن ذلك يتطلب التنظيم لا التمثيل، تأسيس مؤسسات جمعوية، رفض واقع التجزئة، وإعادة إحياء اليسار الفلسطيني مع مشروع تحرري لا يختزل إلى مشروع دولة.

**التنظيم لا التمثيل:** للخروج من المأزق علينا، بداية، أن نتوقف عن التركيز على التمثيل. هذا التركيز ليس حكراً على مجموعة واحدة من الفلسطينيين. فهو حاضر في واقع السلطة الفلسطينية مثلما هو حاضر في واقع "القائمة المشتركة" في الانتخابات الإسرائيلية. وهذا التمثيل يصبح غاية بحد ذاتها للنخب وبالتالي لا يشكل بالضرورة (خاصة إذا لم تتوفر معه عوامل موضوعية أخرى غير التمثيل) عاملاً تشويرياً للواقع. وهكذا نصح في دائرة مفرغة من التمثيل من أجل التمثيل. ثانياً، علينا الانتقال إلى مرحلة التنظيم بما يلائم المرحلة الحالية. ذلك أنّ التنظيم في أرقى تجلياته هو محاولة لتغيير علاقات القوة لا التأقلم والتعايش معها. والتمثيل يصبح عائقاً في وجه التنظيم، لأنه يلهينا ويخفي عنّا رثاثة القدرة التنظيمية الحالية. لذلك علينا، ثالثاً، ديمقراطية سيرورة البناء التنظيمي وبنائها من الأسفل على مستوى الكوادر، لا من الأعلى على مستوى القيادات. على هذا العمل التنظيمي ألا يخضع للخانات القانونية والجغرافية، بل عليه أن يشمل كل قطاعات الشعب الفلسطيني. أي أنّ عليه أن يتجاوز ثنائية الداخل والخارج. مثل هذا التنظيم سيسكب معنى في مفهوم الوكالة الاجتماعية ومفهوم القيادة بحيث لا يتوقف ذلك عند حدود التمثيل.<sup>29</sup>

<sup>29</sup> هذه النقاط من نمر سلطاني، "الداخل والخارج: أبعد من المأزق"، العربي الجديد (٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠١٥).

**مؤسسات جمعية:** هناك ضرورة للسعي في إحياء أو تأسيس المؤسسات الجمعية للتعبير السياسي عن الحد الأدنى من الإرادة الجمعية المستقلة، وتوفير حيز لبلورة هذه الإرادة، وتجاوز الإطار السياسي المحدود الذي تعبر عنه السلطة الوطنية في الضفة وسلطة حماس في غزة. فإذا كان هناك إجماع على إفلاس مرحلة أوصلو، وإذا كانت الأطر السياسية الناتجة حاليًا مرتبطة عضويًا بهذه المرحلة، فإن المرحلة القادمة تتطلب أطرا جديدة، مما يسمح مثلا بتمثيل مصالح وصوت اللاجئين وهم غالبية هذا الشعب. إن غياب مثل هذه الأطر التي تستطيع إعادة تحديد الثوابت الفلسطينية في ظروف من ضعف العمق العربي (خاصة مع صلافة التطبيع في "اتفاقيات ابراهام") يمنع لجم الأطر الحالية. يجب تجاوز الأطر الحالية، والنخب التي تدور في فلکها، لأنها جزء من المشكلة، لا من الحل.<sup>30</sup> فهي تلعب دورا بنويوا لا علاقة له بحسن نوايا الأفراد. فهي طبقة وسيطة ما بين الاحتلال والواقعيين تحته، وما بين النظام السياسي والاقتصادي الدولي والمواطنين الفلسطينيين. وتشغل هذه الأطر الشارع الفلسطيني بمعارك رمزية، وبتنخابات لا تقام، وبأطر تمثيلية يتم الغاؤها، وبقضاء منحاز للسلطة، ولا تنخرط بالعمل التنظيمي المقاوم ضد تغلغل واستشراس الاضطهاد الاسرائيلي.<sup>31</sup> وطالما أصرت أوساط في النخب الفلسطينية على الانتظار المتكرر للانتخابات الإسرائيلية والأمريكية وتعليق الآمال بهوية الفائز، لعل من بابه يأتي الفرج، فإنها ستبقى في دائرة رد الفعل لا الفعل، والتكتيك لا الاستراتيجية. بالعكس من ذلك، سيكون بإمكان أطر جمعية غير خاضعة لهذه الحسابات التفكير في طرق تعزيز المقاومة الشعبية والصمود على الأرض، من ناحية، وتعزيز التواصل مع الشعوب لا مع الحكومات فحسب لدعم القضية، من ناحية أخرى، وتنظيم الشتات الفلسطيني ودعمه في مواجهة الاسلاموفوبيا والعداء للمهاجرين وما يسمى مقاومة "الراديكالية"،<sup>32</sup> من ناحية ثالثة. مثل هذا الإطار لن يرى في المبادرات المحلية والشعبية منافسين على التمثيل ولا مهددين للسلطة او الهيمنة الحزبية بل رافدا من روافد الحركة الوطنية ومساهمة في تثبيت أقدام الناس على الصمود. لذا سيدعم حركة المقاطعة والمقاومة الشعبية ضد الجدار وما إلى ذلك.

<sup>30</sup> ينظر، جميل هلال، إضاءات على مأزق النخبة السياسية الفلسطينية (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٣).

<sup>31</sup> نمر سلطاني، "معارك وهمية للسلطة الفلسطينية"، العربي الجديد (٢٤ كانون اول/ ديسمبر ٢٠١٧).

<sup>32</sup> نمر سلطاني، "الجاليات وثالوث اليمين"، العربي الجديد (٢٨ تشرين اول/ أكتوبر ٢٠١٨).

**رفض واقع التجزئة:** تتطلب مثل هذه الأطر الجديدة التركيز على المشترك، وعدم قبول التجزئة القانونية والسياسية للشعب الفلسطيني في مختلف أماكن وجوده. خاصة أن العديد من المشاكل والانقسامات تتشابه وتكرر في داخل كل تجمع فلسطيني. فإذا كانت هذه التجزئة واقعا، والتعامل معها ضرورة، فإن الرضوخ لها أو رفض معناها السياسي، ورفض انعكاساتها على الهوية الفلسطينية، ورفض ديمومتها هو في نهاية الأمر خيار سياسي. وأولى الخطوات نحو ذلك هو عدم تكريس واقع التجزئة بدعوى الخصوصية. ومثال مؤسف على ذلك هو إعلان لجنة المتابعة للجماهير العربية عن يوم للتضامن العالمي مع فلسطيني الداخل.<sup>33</sup> يجب أن يكون أي اعتراف بالخصوصية للتجمعات الفلسطينية ضمن سقف وحدة المصير.

**إحياء اليسار:** علينا الاعتراف بوجود مصالح متضاربة وأن هناك أطرافاً معنية بالاستمرار بالوضع القائم بسبب مصالحهم الاقتصادية أو السياسية، وبسبب وجود أحزاب سلطة تقوم بتوزيع الغنائم، وأن إمكانيات الوحدة الوطنية بين حماس وفتح ما زالت ضئيلة، وأن اختلافهما على المحاصصة في هيئات منظمة التحرير ما زال متواصلاً. لذلك هناك ضرورة أيضاً لإعادة إحياء اليسار الفلسطيني لإنتشال القضية الفلسطينية من براثن اليمين الفلسطيني، ولتجاوز ازدواجية السلطة والخطاب بين فتح وحماس. بإمكان مثل هذا اليسار أن يكون أكثر قدرة على مركزة فلسطين ضمن خطاب تحرري يجتذب التضامن العالمي من القوى التقدمية المناصرة لحق الشعوب في تحرير المصير وإحقاق حقوق المستضعفين في الأرض والديمقراطية والعدالة الاجتماعية. في حين أن اليمين يرى في الدولة غاية تبرر الوسيلة، ويحايي إسرائيل وأميركا، ويهزأ بالمقاومة والمقاطعة في حين أنه لا يتورع عن قمع شعبه، وهو لا يعارض الرأسمالية العالمية بل يسعى للاندماج بها، ويسعى للتحالف مع مراكز القوة الرسمية في العالم.<sup>34</sup> ولا يضير هذا اليسار أن يتعلم من اليسار العالمي الجديد الذي يحاول إعادة الناس إلى السياسة، بتنظيمهم وإعطائهم صوتاً وتأثيراً في سياسات الأحزاب، وخلق بنى تشاركية لصناعة

<sup>33</sup> نمر سلطاني، "إشكاليات اليوم العالمي لفلسطيني الداخل"، موقع عرب ٤٨ (٢٧ كانون ثان/يناير ٢٠١٦)؛ نمر سلطاني، "حول التهافت إلى العالمية مرة أخرى"، موقع عرب ٤٨ (٣١ كانون ثان/يناير ٢٠١٦).  
<sup>34</sup> نمر سلطاني، "فلسطين واليسار العالمي"، العربي الجديد (٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٨).

القرارات، وبايجاد نموذج سياسي جديد ومختلف عما سبق من بنى حزبية هرمية  
ومركزية.<sup>35</sup>

---

<sup>35</sup> نمر سلطاني، "القائمة المشتركة في فلسطين ودروس اليسار الجديد"، العربي الجديد (٢٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦).